

الحاديـث المـعـلـل

وَمَا يُعْلَمُ عُمُوماً أَوْ خَفَّاً مُعَلَّلٌ إِنَّهُمْ قَدْ غَرَّا الْحَدِيثَ الْمُعَلَّلَ: قوله: (وما بعلة غموض أو خفا... معلل عندهم قد عرفا).
(المعلول) عندهم ما فيه علة خفية قادحة، والعلة هي ما يطعن به في الشيء ومنه سمي المرض علة، والعلة اسم للعيوب والطعن في الشيء، يطعن في الحديث بطعن، ويكون ذلك الطعن علة، ولا بد أن تكون العلة شيئاً خفياً، بحيث إن الذي لم يمارس الأسانييد ونحوها ينخدع بهذا الحديث فيقول: صحيح لا عيب فيه، فظاهره متصل فيحكم بقوله لكن أهل الأسانييد والعلم بالأحاديث يعرفون صحته أو ضعفه، فَيَطْلُبُونَ عَلَى عَيْبٍ يَسْمُونَهُ عَلَةً فِي هَذَا الْحَدِيثِ، سَوَاءٌ فِي إِسْنَادِهِ أَوْ فِي مَتْنِهِ، وَقَدْ أَفْوَى فِي ذَلِكَ مُؤْلِفَاتِهِ، وَلَعِلَّ قَرَأَتْ (كتاب العلل) لابن المديني، مطبوع في نبذة متوسطة، تكلم فيها على علل الحديث، وكيف تُستَبَّطَ، وكيف تُعرَفُ. وممن أَلْفَ فِي علل الحديث ورتبها على الأبواب ابن أبي حاتم كما تقدم في أول الكلام، وكتابه مطبوع في مجلدين كبيرين، اسمه (ULLAHU HADITH) رتبه على أبواب الفقه، فكتاب الطهارة ذكر فيه علل الأحاديث التي في الطهارة، وكتاب الصلاة وهكذا، وأوفى من ألف فيه الدارقطني فإنه استوفى جميع العلل التي في الأحاديث، حتى تكلم على الأحاديث التي في الصحيحين، وذكر أن في بعضها علل، وسرد الاختلاف والاضطراب الذي يطعن به، فتارة يذكر أن بعضهم أخطأ في الموقف فرفعه وقد كان أصله موقوفاً على صحابي فأخطأ بعضهم فرفعه، وتارة تكون العلة الوصل، فقد يكون أصله مرسلاً فأخطأ بعضهم فوصله، وكذا المنقطع قد يصله بعضهم خطأ وهو منقطع، وهذا، هذه أنواع العلل، وأمثلتها في تلك الكتب.